



دليل الرقابة



جمعية دار القرآن الكريم والسنة
غزة - فلسطين

مادة (١)

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لئلا تمنع مخاطر الفساد والاحتيايل، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

مادة (٢)

الرقابة الداخلية:

الرقابة والتدقيق هي عملية لضمان تحقيق اهداف الجمعية بفعالية وكفاءة واصدار التقارير المالية الموثوقة والمعترف بها وكذلك الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الخاصة بالجمعية واصول الحوكمة الادارية بناء على التعليمات من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وللرقابة الداخلية مفهوم واسع يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.

مادة (٣)

أهداف الرقابة الداخلية:

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الجمعية بهدف حماية أصول الجمعية وإضافة الى مراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعية، كما تهدف الى خدمة عملية التدقيق الخارجي، وتعد الأساس في استخدام عوامل الانتاج المتاحة لدى الجمعية وصولاً على معدلات الانتاج الممكنة من الكفاية الإنتاجية.

كما تضمن الرقابة الداخلية والتدقيق بالمحاسبة تحقيق اهداف الجمعية واعداد التقارير المالية الموثوقة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها بالجمعية. وعلى المستوى التنظيمي

فان أهداف الرقابة الداخلية تتعلق بمصداقية التقارير المالية، وردود الفعل في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف التشغيلية أو الاستراتيجية، والامتثال للقوانين واللوائح. على مستوى معاملة معينة، وتشير الرقابة الداخلية إلى الإجراءات المتخذة لتحقيق هدف معين (على سبيل المثال، كيفية ضمان المدفوعات المنتظمة لأطراف معينة.) وتقلل إجراءات الرقابة الداخلية من عملية التغيير، مما يؤدي إلى نتائج أكثر قابلية للتنبؤ وهي عنصر اساسي من عملية الحوكمة المالية والادارية.

مادة (٤)

عناصر الرقابة الأساسية:

- 1- تحدد البيئة لهجة السيطرة للجمعية، التي تؤثر في السيطرة على الإجراءات المالية والإدارية وهذا هو الأساس لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية.
- 2- تقييم المخاطر وتحديدها وتحليلها لتحقيق أهداف الجمعية، وتشكيل الأسس المعينة لكيفية إدارة المخاطر.
- 3- تنظيم الترابط بين مكونات الجمعية وتعزيز عمليات المعلومات والاتصالات ودعمها وتحديد النقاط المهمة في تبادل المعلومات والإطار الزمني لتمكين ادارة الجمعية من تحمل مسؤولياتهم.
- 4- مراقبة تطبيق السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الإدارة.
- 5- مراقبة العمليات المستخدمة في تقييم الأداء الوظيفي المالي والاداري.

مادة (٥)

تطبيق الرقابة:

يلعب مجلس الإدارة دورا هاما في تحقيق وتطبيق الرقابة الداخلية، من خلال التحكم والتوجيه والرقابة، وبموضوعية وقدرة وفعالية على معرفة أنشطة الجمعية والبيئة المحيطة بها، ويكرس مجلس الإدارة الوقت اللازم لإنجاز المسؤوليات. وقد تكون الإدارة في وضع يمكنها من

مراجعة الضوابط وتجاهل الاتصالات من الرؤوسين، مما يتيح للإدارة تصحيح وتعديل الممارسات، وهنا يأتي نشاط وقوة مجلس الإدارة، لا سيما عندما يقترن مع قنوات الاتصال الصاعدة والفعالة ومهمة القدرة على المراجعة المالية والقانونية والداخلية لأنه صاحب القرار بالتصحيح والتعديل.

مادة (٦)

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على العاملين كافة ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

مادة (٧)

البيان

أولاً: الرقابة:

• بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

• **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

• **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمؤسسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية بتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.
- **التقارير الخاصة:**

- تقارير الملاحظة الشخصية.

- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.

-مراجعة الموازنات التقديرية.

-متابعة ملف الشكاوي والتنظيمات.

-مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.

-مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.

-تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

- **مبدأ التكاملية:**

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المادة (٨)

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة واطراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.